

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير .

مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية.

ملتقى دولي: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل

يومي 17-18 نوفمبر 2015

دور السياسة المالية والنقدية في ضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر - دراسة قياسية تحليلية "

الأستاذ الدكتور: بودلال علي -أستاذ تعليم عالي-

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

البريد الالكتروني: Boudellala@yahoo.com

سيرة ذاتية جد مختصرة للأستاذ الدكتور : بودلال علي/ الجزائر

أستاذ تعليم عالي في العلوم الاقتصادية من جامعة تلمسان ، حاصل على شهادة دكتوراه دولة من نفس الجامعة تخصص علوم اقتصادية ،رئيس فرقة بحث بمخبر الاقتصاد العمومي، له مشاركات في عدة ملتقيات دولية ووطنية. وله عدة أبحاث منشورة في مجلات وطنية ودولية. شارك في تحكيم دراسات علمية لبعض الجامعات. من اهتماماته البحثية: اقتصاد التنمية، اقتصاد الصحة، السياسات الاقتصادية العامة، الاقتصاد الكلي.

الملخص: تحاول الدراسة قياس تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، وبالاعتماد على مخرجات برنامج « Eviews » و بالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة اعتبار السياسة الإنفاقية والجباية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2011 كأداة لضبط الاقتصاد الكلي .

الكلمات الدالة: ميزانية الدولة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - السياسة المالية - السياسة النقدية - التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)

Role of political monetry to adjust the macro-economic - the case of Algeria – "An Empirical Study of analytical"

Abstract: The study attempts to measure the impact of revenue and public expenditure in the context of the general budget of the state on the indicators of macro-economic equilibrium in Algeria during the period (1970-2011), using models of vector autoregressive VAR, and depending on the outcomes of the program «Eviews» and thus the Study aims to reach to be considered as a result of the spending and tax policy approved by the Algerian government in the period from 1970 to 2011 as a tool to adjust the macro-economic.

Keywords: State budget - overhead - general revenue - fiscal policy - monetary policy - macro-economic balance (IS-LM).

مقدمة: من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين المالبين والاقتصاديين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن اعتبار أن السياسة المالية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، غير أن التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، والجزائر مثل بقية دول العالم الثالث قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد. وبالتالي يظهر تساؤل حول التأثيرات لهذه البرامج الإنفاقية و السياسات الجبائية على التوازن الاقتصادي الكلي، ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: هل يمكن اعتبار السياسة النقدية كأداة في يد الدولة تستطيع من خلالها ضبط الاقتصاد الكلي الجزائري؟ وما هو تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)؟

هدف وأهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى تبين جانب مهم من الاقتصاد الجزائري و هو كيف تؤثر السياسة الإنفاقية والجبائية في الجزائر على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الناتج الوطني الخام، وبالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة وهي هل يمكن اعتبار أن الميزانية العامة للدولة، والتي أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي كأداة لضبط الاقتصاد الكلي؟ ومحاولة إسقاط هذه الإشكالية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1970-2011)، أما أهمية الدراسة فتكمن أنها أجريت بأسلوب تحليلي وقياسي ولفترة طويلة نسبيا، والتي مست كل مراحل الاقتصاد الجزائري، من الاقتصاد المخطط غداة الاستقلال إلى فترة الإنعاش الاقتصادي الحالية.

حدود وخطة الدراسة: الدراسة تشمل الاقتصاد الجزائري في جانب مهم وهو: الميزانية العامة للدولة، حيث فترة الدراسة تمثلت في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2011 وهي فترة جد مهمة لتتبع مسار وسلوك مكونات الميزانية العامة (نفقات وإيرادات) على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي. وبالتالي لتحقيق هذه الورقة ارتأينا تصميم البحث كالآتي:

1. الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه.
2. أدوات السياسة المالية والنقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي
3. مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر.
4. تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).

الإطار النظري للدراسة:

I. الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه:

يمكن تعريف الدولة على أنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإدارتها المنفردة وعن طريق إستخدام القوة المادية التي تحتكرها. لقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الكثير من الجدل في أوساط الاقتصاديين في مجال المالية العامة¹ حيث تضاربت الآراء بين مؤيد لهذا التدخل وبين معارض له، وكل فريق له حججه المقنعة:

I-1- حجج أنصار ومؤيدي تدخل الدولة في الاقتصاد : يرى أنصار التدخل الحكومي أن الدولة ومن خلال تدخلها في

الاقتصاد تهدف إلى تحقيق عاملين رئيسيين وهما²: دعم الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد والتي تعجز آلية السوق عن تحقيقهما، وبالتالي تخفف في ضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يستدعي تدخل الدولة لضبط هذه الآلية وتوجيهها بما يخدم أهدافها الاقتصادية ليس في المدى القصير فحسب، وإنما على المدى الطويل أيضا. ويبرز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث أوجه رئيسية:

✎ وجود بنية مؤسساتية حكومية؛

✎ تصحيح آلية السوق؛

✎ إعادة توزيع الموارد؛

I-2- حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد : يُعتبر إقتصاد السوق مرادفا لـ « الليبرالية » التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويقوم إقتصاد السوق على ثلاث مبادئ أساسية:

✎ يتولى الفرد وحده المبادرة و يتحمل المسؤولية عن قراراته الاقتصادية؛

✎ كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاصة؛

✎ حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية : حرية الملكية وحرية إبرام العقود³؛

برغم من أن السياسات الاقتصادية الحكومية تلعب دورا كبيرا في تحسين الأداء الاقتصادي إلا أنه لا يجب أن يطغى القطاع العام على حساب القطاع الخاص، لذلك يجب إستعمال مؤشرات ومعايير لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، من بين المؤشرات المعتمدة نجد:

(1) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام : يقيس هذا المؤشر الحجم المخصص من الدخل القومي كنفقات عامة لجميع الهيئات والسلطات العامة : الحكومة المركزية، السلطات المحلية والولائية، كما يبرز مدى مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني، وعيب هذا المعيار نلاحظه خاصة في دول العالم الثالث من خلال صعوبة توفر المعلومات والبيانات بشكل دقيق كنفقات السلطات المحلية والعموض الذي يشوبها نظرا لتعددتها من جهة، ومن جهة أخرى لغياب الشفافية في ضبط البيانات بشكل دقيق ووافي.

¹ : Martin Feldestin , **how big should government be?** , national bureau of economic research working paper, N° 5868, 1996, p1, (www.nber.org/papers/w5868), reviewed on 10/10/2012.

² : Gregory Mankiw, **principles of economics**, eboeck edition, USA, third edition, 2004, p11.

³ : Kerkoub Ibrahim, **l'économie de Marché**, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005, p110.

(2) نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام: يشمل الاستهلاك العام كل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري، وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.

(3) نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام: يتكوّن الاستثمار العام من جميع أوجه الاستثمار الذي تقوم بها الهيئات والسلطات العامة، وذلك في شكل بنى تحتية وطرق وجسور ومشاريع عامة والتي لا تختلف في طبيعتها وأهدافها عن المشاريع الخاصة سوى كونها تابعة للقطاع العام، كما يشمل الاستثمار العام جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة¹.

بالمقارنة مع المعيار الثاني (نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الداخلي الخام) فإنّ هذا المعيار (نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام) هو أكثر دلالة على حجم التدخّل الحكومي في الاقتصاد، كونه يعبر عن مدى مشاركة الدولة في عملية الإنتاج وخلق رأس المال إلى جانب القطاع الخاص. إلّا أن المعيار الأول (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام) والذي يضم كل من الاستهلاك العام والاستثمار العام وأنواع النفقات العامة الأخرى، فإنه يعتبر الأنسب لقياس حجم الدولة كمتعامل اقتصادي في الاقتصاد يستهلك ويستثمر.

II. أدوات السياسة المالية والنقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي:

II-1- السياسة المالية:

تُعرّف السياسة المالية بأنها: «برنامج تخطّطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيجادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنّب آثار غير مرغوبة على كلفة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع²»، ومن جهة أخرى يستخدم مصطلح السياسة المالية للدلالة على السياسة الاقتصادية للحكومة التي تستخدم فيها كل من الإنفاق الحكومي المباشر أو التحويلات وكذلك الضرائب وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أنّ الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الاستقرار في الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة³.

السياسة المالية تُترجم بمجموعة من الإجراءات وآليات العمل: الضرائب القروض (الداخلية والخارجية)، التمويل بالعجز والإنفاق العام، وتعتبر هذه الأخيرة وأدواتها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة لأنّ تغير إيرادات الدولة ونفقاتها له تأثيره المباشر على التوازن الاقتصادي العام، أي أنّ المتغيرات المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح. وفيما يلي سرد لأدوات السياسة المالية:

1. **الإيرادات العامة:** يُقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجوع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁴. كما تُعرف على أنها الأموال

¹ د. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 18-19-20.

² غطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية - خلال فترة التحول لاقتصاد السوق-، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الأردن، 2005، ص 118.

³ أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 147.

⁴ د. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية ،أو من مصادر خارجية عن ذلك ،سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ،وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.هناك عدة تقسيمات للإيرادات العامة ، لكن التقسيم الذي نعتمد عليه في دراستنا لتصنيف الإيرادات هو التقسيم المعتمد في الجزائر:

1-1-الإيرادات الاقتصادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة -بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة- مقابل الخدمات المقدمة للأفراد ،والذين يحصلون من خلالها على نفع سواء عام أو خاص¹ ،و تشمل هذه الإيرادات أملاك الدولة (الدومين) ويُطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها ؛عقارية أو منقولة ،وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة.

1-2-الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة ،وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وغيرها ،وسوف نقتصر في دراستنا إلى الضرائب والرسوم:

1-2-1-الرسوم: يمكن تعريف الرسم على أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية ،مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.

1-2-2-الضرائب: الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ،بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل ما يدفعه من ضرائب إلى الدولة². تتميز الضريبة بالخصائص التالية:

✎ الضريبة فريضة نقدية؛

✎ الضريبة فريضة جبرية؛

✎ الضريبة تدفع بصفة نهائية؛

✎ الضريبة تدفع بدون مقابل؛

✎ حصيلة الضرائب تمكن الدولة من تحقيق النفع العام؛

1-3-الإيرادات الائتمانية (القروض): القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية أو من دولة أخرى ،مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه.

2. النفقات العامة : النفقات العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة

عامة¹. من خلال

¹ :**النفع العام:** هو تحقيق الصالح العام لمجموع المواطنين ،حيث أنّ الدولة حرصاً منها على تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية المرتبطة بالمصلحة العامة تفضل أن تقوم مباشرة بأداء تلك الخدمات والتحكّم في أحجامها وأنماطها.

النفع الخاص: يحصل الفرد على منفعة محددة في كل مرة تؤدي له فيها الخدمة ،فهو يستفيد من خدمة المواصلات كلما انتقل من مكان لآخر بالوسائل العامة كما أنه يستفيد من خدمة التعليم كلما التحق بإحدى معاهد التعليم العامة ،ويبرر توافر هذا النفع الخاص تقاضي الدولة لثمن خاص عن تقديم هذه الخدمات.

² :نجد عباس محرزى ،مرجع سبق ذكره ،ص 176.

هذا التعريف الشامل نستنتج ثلاثة عناصر أساسية للنفقات العامة:

﴿ النفقة العامة مبلغ نقدي؛

﴿ النفقة العامة يقوم بها شخص عام؛

﴿ الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة؛

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

2-1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكوّنة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، وهذا النوع من النفقات لا يقوم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية ولا يهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية ولذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية حيث توزّع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة².

2-2- نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار): تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدّمة لبعض المؤسسات العمومية.

3. الميزانية العامة للدولة: حسب المادة السادسة (06) من القانون رقم 84-17 الذي يعتبر أنّ الموازنة العامة

تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدّدة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزّعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها³. حسب المادة الثالثة (03) من القانون رقم (90-21) الذي يعتبر أنّ الموازنة العامة هي الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها⁴.

من أجل ضمان السير الحسن لعملية تحضير وتنفيذ الميزانية العامة وجب احترام بعض القواعد والضوابط ويمكن تلخيصها في المبادئ الأربع الأساسية الخاصة بالميزانية العامة في الجزائر:

﴿ مبدأ سنوية الموازنة: يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة موازنة مستقلة

بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.

﴿ مبدأ وحدة الموازنة: وضع موازنة واحدة وموحّدة للدولة، تتضمن كافة تقديرات الإنفاق والإيراد الحكومي المتوقّع

خلال عام واحد.

﴿ مبدأ شمول الموازنة العامة (مبدأ العمومية): تنص قاعدة الشمول على وجوب أن يذكر في وثيقة الموازنة العامة جميع

¹: فلاح حسين خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العلمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 89.

²: محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

³: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون رقم (84-17)، مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 م يتعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية، العدد 28، المادة 6، معدل و متمم.

⁴: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون رقم (90-21)، مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 م يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35.

إيرادات الدولة أيا كان مصدرها وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها ، فلا تسمح بخضم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها.

مبدأ توازن الموازنة العامة: تنص هذه القاعدة على التوازن الكمي الجبري بين قيمة الإيرادات العامة وقيمة الإنفاق العام.

II-2- السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود ، والائتمان ، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ، أو التحكم في عرض النقود ، ومستوى أسعار الفائدة. تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي وكذلك في المجتمع ، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية ، وتمثل هذه الأدوات في الرقابة غير المباشرة ، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية ، والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية: **II-2-1- الرقابة غير المباشرة**: وتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطوّر الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة ، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي يراود توجيهه إليها ، ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها¹.

تعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل : سعر الخصم (سعر البنك) ، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

II-2-2- الرقابة المباشرة (الكمية والنوعية) : تتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسّع المرغوب فيها أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة ، وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد ، فهي تمارس تأثيرا نوعيا وكميا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض. من أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي : تأطير القروض ، التأثير أو الإقناع الأدبي ، النسبة الدنيا للسيولة لتنظيم الائتمان الاستهلاكي والتعليمات والتوجيهات ، الإعلام.

II-3- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي² (IS-LM):

¹ : عدل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2004 ، ص 254-255.
² : نعرف أن مخترع نظرية التوازن العام هو الاقتصادي الفرنسي « L. WALRAS » (1876) ، و الذي قال عنها « SHUMPETER » (1954) ما معناه : أن فكرة « فالراس » بسيطة للغاية و هي أنه يجب اعتبار الاقتصاد ككلية بحيث لا يمكن وصف وتحليل أي جزء منها بمعزل عن الأجزاء الأخرى.

لقد عُرض هذا النموذج لأول مرة في سنة 1937 م من طرف الاقتصادي الكينزي « جون هيكس » الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1972 م ، وكذا « هانسن » سنة 1953 م ، لذلك هو يعرف كذلك باسم نموذج « هيكس و هانسن ».

يهدف هذا النموذج للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما : سعر الفائدة والدخل في آن واحد ، عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى ، فيشير منحنى (IS) إلى العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار ، أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة والدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود والطلب على النقود.

لشرح نموذج التوازن الكلي ، لا بد من تتبع ثلاث مراحل :

- ✎ المرحلة الأولى : توضح هذه المرحلة شروط التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى (IS).
- ✎ المرحلة الثانية : تعمل على البحث عن شروط تحقيق التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى (LM).
- ✎ المرحلة الثالثة : تهتم بالجمع بين مختلف شروط التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد بغية تحديد الشروط الواجب توافرها لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

II-3-1-توازن سوق السلع والخدمات (اشتقاق منحنى (IS)): في اقتصاد مكوّن من 04 قطاعات (العائلات والأعمال والحكومة والعالم الخارجي)

إنّ سوق السلع والخدمات هي تلك السوق التي يتعادل فيها العرض الكلي للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية والطلب الكلي عليها :

$$D=C+I+G+X \quad \text{— الطلب الكلي:}$$

$$O=Y+M \quad \text{— العرض الكلي:}$$

$$D=O \Rightarrow Y+M=C+I+G+X \quad \text{— التوازن:}$$

$$\Rightarrow Y=C+I+G+(X-M)$$

$$C=C_0+bY_d \dots\dots\dots (1)$$

$$I=I_0+\alpha i \dots\dots\dots (2)$$

$$G=G_0 \dots\dots\dots (3)$$

$$T_x=T_{x0}+tY \dots\dots\dots (4)$$

$$T_r=T_{r0} \dots\dots\dots (5)$$

$$X=X_0 \dots\dots\dots (6)$$

$$M=M_0+mY \dots\dots\dots (7)$$

$$Y_d=Y-T_x+T_r$$

$$\boxed{Y+M=C+I+G+X}$$

$$S=-C_0+sY_d \dots\dots\dots (8)$$

$$I=I_0+\alpha i$$

$$G=G_0$$

$$T_x=T_{x0}+tY$$

$$T_r=T_{r0}$$

$$X=X_0$$

$$M=M_0+mY$$

$$Y_d=Y-T_x+T_r$$

$$\boxed{S+T_x-T_r+X=I+G+M}$$

■ المعادلة (1): دالة الاستهلاك ، حيث :

C_0 : الاستهلاك المستقل .

b : الميل الحدي للاستهلاك ،يرمز له كذلك « MPC »

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} \quad 0 < b < 1$$

■ المعادلة (2): دالة الاستثمار ،حيث:

I_0 : الاستثمار المستقل.

α : نسبة الاستثمار مقارنة مع معدل الفائدة (الميل الحدي للاستثمار).

■ المعادلة (3): دالة الإنفاق الحكومي ،حيث:

G_0 : مستوى معين موجب من الانفاق الحكومي.

■ المعادلة (4): دالة الضرائب ،حيث:

T_{x0} : تمثل الضرائب غير المرتبطة بالدخل ،وهي ما نسميها بالضرائب المستقلة.

t : الميل الحدي للضرائب.

■ المعادلة (5): دالة الإعانات والتحويلات ،حيث:

T_{r0} : تمثل التحويلات الحكومية.

■ المعادلة (6): دالة الصادرات ،حيث:

X_0 : مستوى معين موجب من الصادرات.

■ المعادلة (7): دالة الواردات ،حيث:

M_0 : مستوى الواردات عندما يكون الدخل الوطني معدوم.

m : الميل الحدي للاستيراد.

■ المعادلة (8): دالة الادخار ،حيث:

S :الميل الحدي للادخار ،يرمز له كذلك « MPS » حيث:

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$$

$$MPC + MPS = b + s = 1$$

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات بالصيغ الجبرية التالية:

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = (C_0 + bY_d) + (I_0 + \alpha i) + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_x + T_r) + (I_0 + \alpha i) + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = C_0 + b[Y - (T_{x0} + tY) + T_{r0}] + (I_0 + \alpha i) + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = C_0 + bY - bT_{x0} - btY + bT_{r0} + I_0 + \alpha i + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY + btY + mY = C_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + \alpha i + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y(1 - b + bt + m) = C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + \alpha i$$

$Y = \left[\frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - bT_{x0} + bT_{r0}}{1 - b + bt + m} \right] + \left[\frac{\alpha}{1 - b + bt + m} \right] i \dots\dots\dots$
--

إنَّ المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (IS_3) ، وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y, i) من الدخل وسعر الفائدة والتي تحقّق التوازن في سوق السلع والخدمات لأربعة قطاعات: العائلات والأعمال والحكومة والعالم الخارجي.

II-3-2-توازن سوق النقد (اشتقاق منحنى (LM)): إنَّ التوازن في سوق النقد يعني تساوي الكتلة النقدية التي تخلقها الدولة ومخزون النقود المحتفظ به لدى العائلات التي تطلب النقود تحت ثلاث دوافع: الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط الذي يرتبط طردياً مع مستوى الدخل، والطلب على النقود من أجل المضاربة الذي يرتبط عكسياً مع معدل الفائدة.

■ عرض النقود: هي الكتلة النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي

$$M^0 = \overline{M}$$

■ الطلب على النقود:

$$1. \text{ بدافع المعاملات: } M_t^d = L_1(Y) \Rightarrow L_1 = L_Y Y \dots (L_1 > 0)$$

$$2. \text{ بدافع الاحتياط: لم يركز عليها كينز}$$

$$3. \text{ بدافع المضاربة: } M_s^d = L_2(i) \Rightarrow L_2 = L_0 + L_i i \dots (L_i < 0)$$

$$\text{ومنه: } M^d = M_t^d + M_s^d = L_1(Y) + L_2(i)$$

عند التوازن يتساوى عرض النقود بالطلب عليها:

$$M^d = M^0 \Rightarrow L_1(Y) + L_2(i) = \overline{M}$$

$$\Rightarrow M^0 = L_Y Y + L_0 + L_i i$$

$$\Rightarrow L_Y Y = (M^0 - L_0) - L_i i$$

$$Y = \left[\frac{M^0 - L_0}{L_Y} \right] - \left[\frac{L_i}{L_Y} \right] i \dots \dots \dots (LM)$$

إنَّ المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (LM) ، وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y, i) من الدخل وسعر الفائدة والتي تحقّق التوازن في سوق النقد.

ملاحظة: إنَّ معادلة (LM) هي معادلة لمعدل الفائدة (i) بدلالة الدخل (Y) ، ولكن لتبسيط إيجاد الحل أي إيجاد الدخل وسعر الفائدة التوازنيين قمنا بكتابتها عكسياً (الدخل بدلالة معدل الفائدة)، لذلك فهي تكتب على النحو التالي:

$$i = \left[\frac{L_Y}{-L_i} \right] Y - \left[\frac{M^0 - L_0}{-L_i} \right] \dots \dots \dots (LM)$$

الميل الحدي لمعادلة (LM) هو $\left[\frac{L_Y}{-L_i} \right]$ وهو موجب لأن $(L_i < 0)$

II-3-3-التوازن المتزامن للسوقين معا (اشتقاق منحني (IS-LM)):

يكفي أن نقوم بحل جملة المعادلتين (IS) و (LM) لتحصل على كل من الدخل ومعدل الفائدة المتوازيين، واللذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد من خلال طريقة « CRAMER » والتي تمر بالمراحل التالية، مع الإشارة إلى أننا سنستخدم معادلة (IS) الخاصة بثلاثة قطاعات فقط، أي قمنا بإلغاء القطاع الخارجي مع افتراض كذلك أن التحويلات (T_r) معدومة وذلك تبسيطا للحساب فقط:

- نقوم بكتابة معادلة (IS) ومعادلة (LM) على النحو التالي:

$$Y = \left[\frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0}}{1 - b + bt} \right] + \left[\frac{\alpha}{1 - b + bt} \right] i \dots \dots \dots (I)$$

$$Y = \left[\frac{M^0 - L_0}{L_Y} \right] + \left[\frac{L_i}{L_Y} \right] i \dots \dots \dots (II)$$

- نقوم بالمطابقة بين المعادلة (I) والمعادلة (II) فنتحصل على جملة المعادلتين التالية :

$$\begin{cases} (1-b+bt)Y - \alpha i = C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} \\ L_Y Y + L_i i = M^0 - L_0 \end{cases}$$

- نقوم بكتابة جملة المعادلتين في شكل مصفوفات لإيجاد معادلة الدخل (Y) لوحدها ومعادلة سعر الفائدة (i) لوحدها:

$$\begin{pmatrix} 1-b+bt & -\alpha \\ L_Y & L_i \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y \\ i \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} \\ M^0 - L_0 \end{pmatrix}$$

- نقوم بحساب المحدد (D):

$$D = \det \begin{vmatrix} 1-b+bt & -\alpha \\ L_Y & L_i \end{vmatrix}$$

$$D = L_i(1-b+bt) + L_Y \cdot \alpha$$

ملاحظة:

$$\left. \begin{matrix} 1-b+bt > 0 \\ L_i > 0 \end{matrix} \right\} \Rightarrow [L_i \cdot (1-b+bt)] < 0$$

$$\left. \begin{matrix} L_Y > 0 \\ \alpha < 0 \end{matrix} \right\} \Rightarrow L_Y \cdot \alpha < 0$$

- وبالتالي من شروط طريقة CRAMER هو عدم كون محدد المصفوفة معدوما (وهو شرط دائم التحقق في الاقتصاد الكلي)

- عند حساب قيمة الدخل التوازني (Y) نقوم بحذف البرامترات (المعاملات) المتعلقة بالدخل (Y)، ويتم تعويضها

بالتوازي و يحسب الدخل بالشكل التالي:

$$Y^* = \frac{\det \begin{vmatrix} C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} & -\alpha \\ M^0 - L_0 & L_i \end{vmatrix}}{D}$$

$$Y^* = \frac{[L_i.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})] + [\alpha.(M^0 - L_0)]}{D}$$

• بنفس الطريقة نقوم بحساب سعر الفائدة التوازني (i) على النحو التالي:

$$i^* = \frac{\det \begin{vmatrix} 1 - b + bt & C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} \\ L_Y & M^0 - L_0 \end{vmatrix}}{D}$$

$$i^* = \frac{[(M^0 - L_0)(1 - b + bt)] - [L_Y.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})]}{D}$$

• ومنه فالدخل ومعدل الفائدة التوازنيين، والليذان يحققان التوازن المتزامن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد

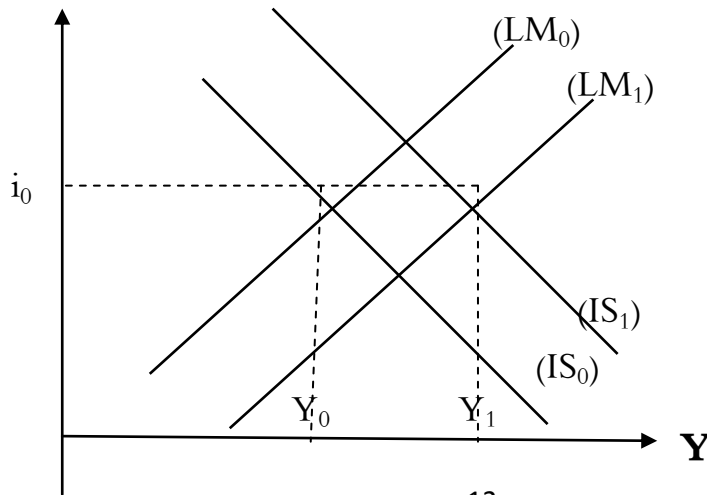
هما:

$$Y^* = \frac{[L_i.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})] + [\alpha.(M^0 - L_0)]}{(1 - b + bt)L_i + \alpha L_Y}$$

$$i^* = \frac{[(M^0 - L_0)(1 - b + bt)] - [L_Y.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})]}{(1 - b + bt)L_i + \alpha L_Y}$$

II-4-تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية (Le dosage de la politique économique)

يمكن استخدام وسائل السلطات المالية والنقدية بصفة مشتركة من أجل تقوية فعالية تدخل الدولة، فإذا أرادت الدولة مثلاً إنعاش الاقتصاد مع تحديد هدف عدم تغيير أسعار الفائدة في السوق المالي، فإنه لن يتأتى لها ذلك بتطبيق إحدى السياستين منفردة، لكنها إذا تبنت تزاوج السياستين بتطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية فإنه يمكنها الوصول إلى هدفها. الشكل (01): تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية



المصدر: د. بودلال علي، محاضرات في الاقتصاد الكلي. (2013/2014)

إن إدارة الطلب تتمثل في استخدام السياسة المالية والنقدية لتعديل مستوى الدخل حول مستوى دخل التشغيل الكامل، إن السياستين تتشابهان في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضان من مستواه في حالة الانكماش، وتختلفان في كون أن كليهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف.

هناك عدة تحسينات تم إضافتها إلى نموذج (IS-LM) من بينها نموذج « C.Chirst » الذي قام بإضافة معادلة للقيد الموازي للدولة من الشكل : $[G=T+dB+dm]$ أين يتم تمويل الإنفاق العام بكل من الضرائب تغيير السندات العامة وتغيير النقود، وبالتالي أصبح النموذج الجديد يمثل علاقة وصل ما بين التدفقات (النفقات (G) والإيرادات (T)) وتغيرات المخزون (الأصول المالية (dB) والأصول النقدية (dm))، وهو بالتالي يشرح سلوك الأعوان الاقتصاديين وخياراتهم الاستثمارية في المحفظة المالية، إن هذه العلاقة ما بين التدفقات والمخزون هي بمثابة هيكل ديناميكي في النظام رغم أن علاقات السلوك الأساسي هي ساكنة، أيضا من بين استنتاجات « Chirst » نجد أن قيمة المضاعف تكون كبيرة في حالة احترام القيد الموازي.

III. مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملت الظروف والتحول التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية والسياسية... الخ، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للسياسة المالية الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية:

III-1- السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط :

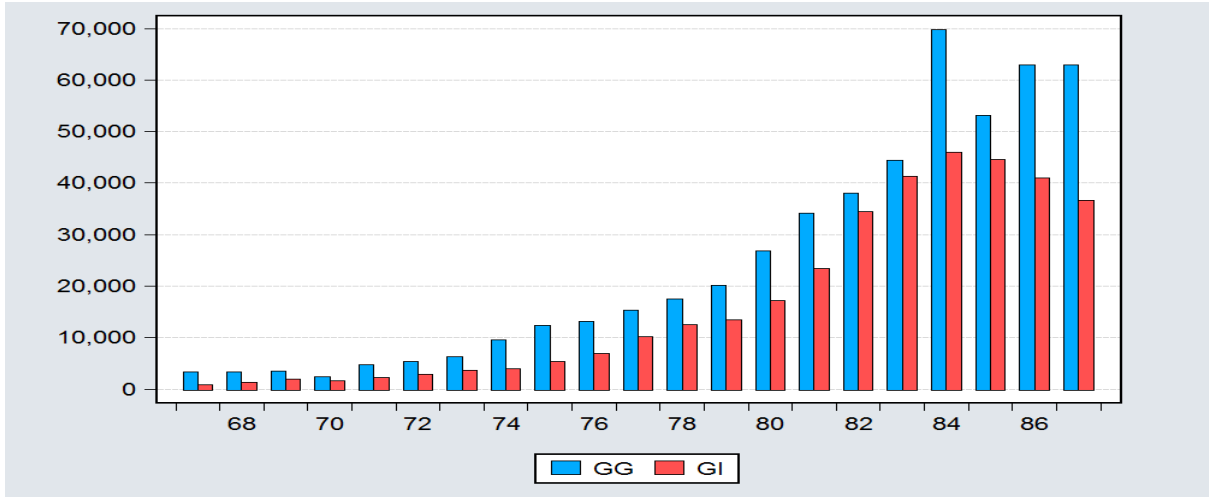
بعد الاستقلال عملت الجزائر جاهدة على التخلص من كل قيود التبعية الاقتصادية لفرنسا، ولكن هذا لم يكن بالأمر السهل نتيجة عدم توفر القوة الاقتصادية للقطاع العام، فإنه كان من غير الممكن الشروع في تأسيس نظام مركزي قوي، هذا ما انعكس بشكل مباشر على السياسة الإنفاقية والجباية للجزائر خلال هذه الفترة:

(1) السياسة الإنفاقية : ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من

الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.

يمكن تفسير ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام بظاهرة التصنيع وما تتطلبه من ارتفاع في حجم الاستثمارات الصناعية، وهذا إذا نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنّ زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في القطاع الإنتاجي وغير الإنتاجي، كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي كان للنفقات العمومية الدور الكبير في زيادته، والذي تجلّى في زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

الشكل (01): تطوّر النفقات العامة للجزائر خلال مرحلة التخطيط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews (GG: نفقات التشغيل و GI: نفقات التجهيز)

تميّزت هذه المرحلة بحضور قطاع عمومي قويّ على الساحة الاقتصادية، خاصة بعد الإعلان الرسمي لاعتماد النظام الاشتراكي سنة 1971 م، والذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، والذي استدعى تدخلا قويا للقطاع العام في الأمور الاقتصادية،برز واضحا من خلال ارتفاع الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة ليصل في سنة 1986 م مثالا إلى حوالي 47.65%، بعدما كان يمثل 25.98% سنة 1967 م، وهذا كانعكاس مباشر لنموذج الصناعات المصنّعة المعتمد من طرف الجزائر، وتبنيه كمحرك رئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد، ومن تم التركيز كان واضحا على الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات بعد تأميمها سنة 1971 م، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية، إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983 حسب البيانات الحكومية.

(2) السياسة الجبائية: خلال هذه الفترة، نرى أن السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية

البترونية

التي انتقلت من 24,7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1981، 1980، 1974 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت: \$35,93، \$36,83، و\$46,04 على التوالي. بالمقابل، عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75,3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33,6%. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP وتعديل سلم حساب قيمة ITS، و أيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC). غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من \$27,56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14,4 سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترونية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.

III-2- السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات : لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري ،حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات ،والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،فقد أنتجت سياسات الإنعاش والتنمية المعتمدة في خضم الاقتصاد الموجه فجوات عميقة ،خلقت فيه عدة اختلالات أوصلته إلى حد العجز في توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية الخارجية والتي تحولت مع مطلع التسعينات إلى بالوعة ضخمة تلتهم إيرادات البلاد. ومن ثم تأكد للسلطات العليا في البلاد أنّ إخراج الاقتصاد الجزائري من فخ المديونية والركود المتواصل لن يكون إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله ،وهذا ما يستوجب كثيرا من التمويل ،ونظرا للضائقة المالية للجزائر في تلك الفترة لم يكن هناك العديد من الخيارات أمام الجزائر إلا التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم والمساعدة التقنية في إطار ما عرف ببرامج التثبيت¹ والتعديل الهيكلي².

(1) السياسة الإنفاقية : عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الإصلاحات ،لاحظنا أنّ هذه النفقات عرفت

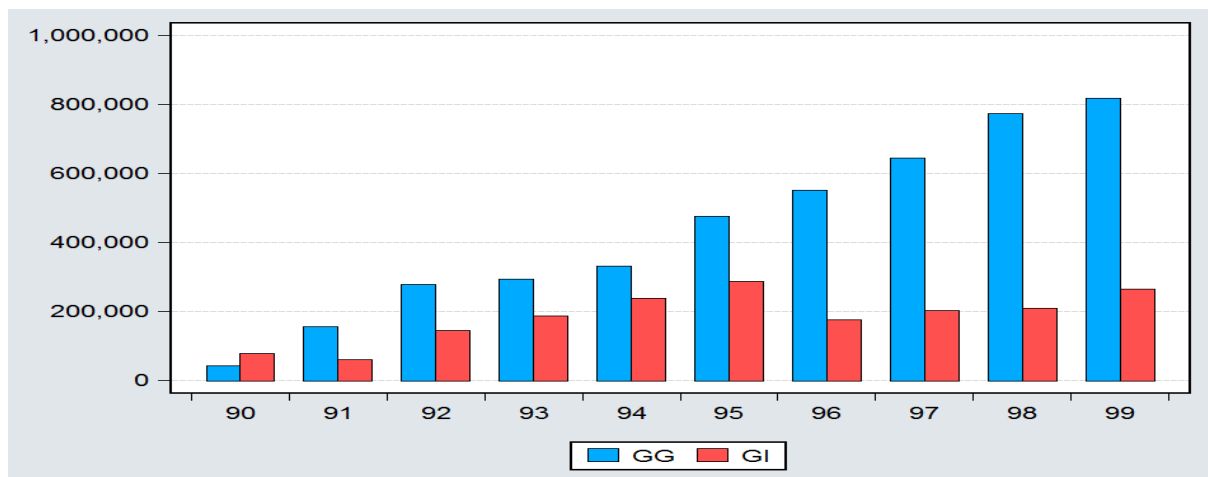
تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 30,25% كحدّ أدنى سنة 1990 و79% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 1998 ،ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية. أما فيما يخص تطوّر نفقات التجهيز ،فقد عرفت تزايداً مستمرا خلال الفترة (1990-1995) نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية ،مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دج³ ؛أما خلال الفترة (1996-1998) عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة 1996 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الانفاق وترشيده ،غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1997 و 1998 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري ،التربية... إلخ ،بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدّرة نهاية سنة 1997 بـ 449,4 مليار دج⁴ ،ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني. **الشكل (02): تطوّر النفقات العامة للجزائر خلال مرحلة الإصلاحات**

¹ :برامج التثبيت ترتبط بالمدى القصير ،و تعمل على القضاء على الاختلال الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات من خلال التحكم العقلاني و الجيد للطلب المحلي على أساس ترشيد الإنفاق العام و صرامة السياسة النقدية و تخفيض قيمة العملة الوطنية.

² :برامج التعديل هدفها ضمان استمرارية الأداء و الفعالية الاقتصادية في المدى الطويل و الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المتوفرة و زيادة معدلات الادخار و التراكم من أجل زيادة حجم الإنتاج ،و من ثم فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار و تشجيع الخصخصة و تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو زيادة الصادرات.

³ :تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994 -جانفي 1996 ص 2.

⁴ : Ministère des finances, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews (GG: نفقات التسيير وGI: نفقات التجهيز)
(2) السياسة الجبائية:

الجدول (01): تطوّر هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1993-1998)
(10⁹) دج

السنوات	الجبائية البتروولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313,9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329,8	154,9	11,3	75,5	18,9

Source: Statistical appendix, IMF staff country report 1998.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسّن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14,92 \$ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73 \$ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجبائية العادية نجد أنها انتقلت من 41,47% من مجموع الجبائية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 47,54% من هذا المجموع سنة 1998 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19,09 \$ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72 \$ سنة 1998) مما كان له الأثر البتّن على انخفاض حصيلة الجبائية البتروولية، فإذا تفحصنا هيكل هذه الجبائية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2,8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى

16,9% من هذا المجموع سنة 1993، لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر¹.

III-3- السياسة المالية في مرحلة الإنعاش الاقتصادي : إنّ المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أنّ البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة، اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجّه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تمّ تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنمية ممتدة خلال الفترة (2001-2014) وهي:

- **المخطط الثلاثي (2001-2004):** يسمى « برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي »: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.
 - **المخطط الخماسي الأول (2005-2009):** يسمى « البرنامج التكميلي لدعم النمو »: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.
 - **المخطط الخماسي الثاني (2010-2014):** يسمى « برنامج توطيد النمو الاقتصادي »: خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات².
- (1) السياسة الإنفاقية :** إنّ عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تمويلية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31 % سنة 2000 إلى حوالي 34.87 % سنة 2003، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

في سنة 2001 ارتفع حجم الإنفاق العام (7,55 %) ويعود ذلك إلى زيادة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فأما نفقات التسيير فقد ارتفعت بنسبة 25,6 % مقارنة مع سنة 2000، كما أنّ نسبة هذه

¹ :أ. شبيبي عبد الرحيم و أ.د. بن بوزيان محمد و أ. شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر -دراسة تطبيقية - جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ، بدون تاريخ ، ص 08.

² :أ.د. دربال عبد القادر و أ. سدي علي و أ. ستي حميد ، محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنافسية الاقتصاد الجزائري (2004-2011) ، أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 11/12 مارس 2013 ، ص 10-11.

النفقات من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا نسبيا وصل إلى 22,8 %، ونفس المسار عرفته نفقات التجهيز خلال سنة 2001 بحيث ارتفعت بنسبة 45 % مقارنة بسنة 2000، ويعود ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته قانون المالية التكميلي لسنة 2001. كما نلاحظ أنه في سنة 2008 فقد تواصل الإنفاق العام في الارتفاع ليصل إلى 414 مليار دج، نتيجة ارتفاع كل من نفقات التسيير (نسبة 52,95% من النفقات العامة) ونفقات التجهيز (نسبة 47,08% من النفقات العامة). أما في سنة 2011، ارتفع الإنفاق العام بـ 3,28 % مقارنة مع سنة 2010، حيث بلغت نفقات التسيير الجارية حوالي 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التجهيز فقد بلغت نسبتها 13,4% من نفس الناتج بقيمة قدرها 1934.2 مليار دج.

(2) **السياسة الجبائية :** شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية سنة 2002 م 43,25%، وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما عرفت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع ارتفاعا ملحوظا، ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت 37,5% كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و13,9% كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة في سنة 2002 م، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS. أما بالنسبة للجبائية البترولية، حيث انتقلت مساهمتها من 59,33% سنة 2004 إلى 67,95% سنة 2006 م، وهذا راجع بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول ومشتقاته خلال هذه الفترة. كما يمكن ملاحظة التراجع الطفيف في نسبة الجباية البترولية بين سنتي 2006 و 2007، حيث تراجعت بـ 1,31%، وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات وبالتالي يمكن تفسير هذا التراجع الطفيف إلى تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار، وذلك بفعل الانخفاض الخفيف في كمية المحروقات المصدرة بين 2006 و 2007 م. وفي الختام يمكن القول أن السياسة المالية ساهمت خلال فترة الإنعاش الاقتصادي بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية¹، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وقد مثلت نسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 حوالي 486 مليون دولار أمريكي، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8 % سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8 %، أما معدلات التضخم فقد وصلت

¹ اقتباس من كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية « عبد العزيز بوتفليقة » في اجتماع مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010: « على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الإنفاق العمومي أساسا من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات، ويتعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تسيير أوفى لقدراتنا الانتاجية وإمكاناتنا الاقتصادية ». »

إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 % سنة 2002 و 1.64 % سنة 2005 ،احتياطي من العملة
جد معتبر (140 مليار دولار سنة 2009)¹.

IV. تأثير الإيرادات والنفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).

IV-1- الإطار النظري للدراسة القياسية : عند بحثنا في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ،لاحظنا أن هذه الدراسات تنقسم إلى قسمين :المنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج قياسية هيكلية ،ويتكون هذا النوع من النماذج على عدد كبير جدا من المعادلات ،التي قد يصل أحيانا إلى 900 معادلة ،وتعد نماذج « IS-LM » شكلا مبسطا من النماذج الهيكلية ،وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل كبير من قبل مؤيدي المدرسة الكينزية. أما المنهجية البحثية الثانية فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة التي تربط بين الدخل والسياسة النقدية والمالية بشكل مباشر ،وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر في عام 1964 م من قبل رائد المدرسة النقدية « Milton Friedman » وزميله « David Meiselman ». وفي عام 1968 م قام الاقتصاديان « Leonall Anderson » و « Jerry Jordan » بتطوير نموذج قياسي مختصر تفادى العديد من الانتقادات التي وجهت للنموذج السابق ،وقد عرف هذا النموذج لاحقا بنموذج « سانت لويس » ،ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=0}^n b_i \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta G_{t-i} + \mu_t$$

حيث أن:

Y: الناتج الداخلي الخام.

M: القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص).

G: القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الرأسمالي ،أو الإيرادات الحكومية ،أو رصيد الموازنة العامة).

Δ : الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

a: الثابت في المعادلة.

b,c: معلمات النموذج المجهولة.

μ_T : حد الخطأ.

i (i=1,2,3.....n): تشير إلى فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

IV-2- الدراسة القياسية : كما أشرنا سابقا نستخدم في الدراسة نموذج سانت لويس « st Louis model » ،حيث أخذ هذا النموذج الإنفاق الحكومي (G) كمتغير يمثل السياسة المالية ،عرض النقود (M) كممثل عن السياسة النقدية ،وذلك لتبيان طريقة التمويل وأثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على الناتج ،وتقوم الدراسة

¹ : شبيبي عبد الرحيم ، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام حالة الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف أ.د. بن بوزيان محمد ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ، 2012/2013 ،ص 240.

بتكليف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية (R) كمتغير ثالث يمثل القطاع الخارجي¹، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$PIB=f(G,R,M)$$

$$PIB=\alpha_0+\alpha_1.G+\alpha_2.R+\alpha_3.M$$

وبالرجوع إلى الدراسة القياسية فسنقوم بتقدير النموذج قيد الدراسة بطريقة المربعات الصغرى MCO، وذلك خلال الفترة (1970-2011)، والنموذج اللوغاريتمي يأخذ الشكل التالي:

$$\text{Log}(PIB)=c(1)+c(2)*G+c(3)*R+c(4)*M$$

و نتائج التقدير مبينة كالآتي، وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews:

Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 04/09/14 Time: 23:30 Sample: 1970 2011 Included observations: 42 PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*R+C(4)*M				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.817230	1.173932	-7.510855	0.0000
C(2)	1.062723	0.082842	12.82835	0.0000
C(3)	0.099849	0.021924	4.554370	0.0001
C(4)	-0.017553	0.063232	-0.277597	0.7828
R-squared	0.964845	Mean dependent var	26.03706	
Adjusted R-squared	0.962069	S.D. dependent var	0.409662	
S.E. of regression	0.079785	Akaike info criterion	-2.128563	
Sum squared resid	0.241896	Schwarz criterion	-1.963071	
Log likelihood	48.69983	Hannan-Quinn criter.	-2.067904	
F-statistic	347.6373	Durbin-Watson stat	0.627326	
Prob(F-statistic)	0.000000			

لقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وبفحص المعلمات المقدرة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائيا، ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصاديا، وهي معلمة عرض النقود وباستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا²، تم إعادة التقدير والتوصل إلى المرحلة النهائية والتي كانت نتائجها كالآتي:

¹: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 295.

²: تتضمن إدخال المتغيرات واحد بعد الآخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج و استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود باقي المتغيرات .

Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 04/09/14 Time: 23:36 Sample: 1970 2011 Included observations: 42 PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*R				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.714572	1.100899	-7.915865	0.0000
C(2)	1.043173	0.043106	24.20041	0.0000
C(3)	0.098726	0.021291	4.636962	0.0000
R-squared	0.964773	Mean dependent var	26.03706	
Adjusted R-squared	0.962967	S.D. dependent var	0.409662	
S.E. of regression	0.078836	Akaike info criterion	-2.174157	
Sum squared resid	0.242387	Schwarz criterion	-2.050037	
Log likelihood	48.65729	Hannan-Quinn criter.	-2.128662	
F-statistic	534.0560	Durbin-Watson stat	0.620820	
Prob(F-statistic)	0.000000			

■ الدلالة الإحصائية للنموذج : يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

كمُتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي (G) والإيرادات (R) كمُتغيرات مستقلة، ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 96,4% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي والتغير في الإيرادات النفطية، وهذا ما يوضحه معامل التحديد « R-squared »، كما أنّ اختبار « ستودنت » و« فيشر » يبيّنان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج، أما بالنسبة لاختبار « Durbin-Watson » والذي يسمح بالعثور على الارتباط الذاتي للأخطاء فهو يؤكد عدم وجود هذا الارتباط وبالتالي فالنموذج صالح إحصائياً لاتخاذ القرار.

■ التفسير الاقتصادي لهذا النموذج : يبيّن هذا النموذج أنّ الإنفاق الحكومي له أثر كبير على الناتج المحلي

الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات ويتجلى لنا ذلك من خلال معامل الانحدار الذي بلغ 1,043، وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمعدل دينار واحد فإنّ الناتج القومي سيزداد بمقدار 1,043، ونفس التفسير بالنسبة للإيرادات النفطية، كما نلاحظ وجود تقارب بين معامل الانحدار لكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية، وهذا دليل واضح على وجود ارتباط وثيق بينهما، مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي.

بما أننا سنعالج الظاهرة في المدى الطويل فإننا سنعتمد في الدراسة القياسية على نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)، تعتبر نماذج متجهات الانحدار الذاتي (Vector Auto regression Models) المختصرة في الرمز VAR كحالة عامة لسيروية الانحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات، وقد تم تطوير هذه النماذج من قبل Sims (1980) مقترحا إياها كنماذج بديلة للنماذج القياسية التجميعية المستوحاة من الفكر الكينزي التي كانت تعاني نوعاً من القصور، ومن أجل فهم طبيعة سير الاقتصاد الكلي على الاقتصادي أن ينظر إلى هذا الأخير على أنه نموذج ديناميكي احتمالي لمجموعة من المتغيرات يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية و الماضية، وهذا ما ترجمه حقيقة نماذج VAR التي تعتبر كأداة تجريبية مناسبة جداً لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات.

تقوم هذه الدراسة على قياس مدى تأثير كل من الإيرادات والنفقات العامة للجزائر ضمن الموازنة العامة على الناتج الوطني في المدى الطويل، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، وبالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 06، مع العلم أنّ إحصائيات الدراسة هي ممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2011 مستخرجة من معطيات البنك العالمي بالأسعار الثابتة، ولتطبيق هذه الدراسة يجب تتبع الخطوات التالية:

■ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، وسوف نعلم على سلسلة الإيرادات العامة (R) وسلسلة الإنفاق الحكومي (G) وسلسلة الناتج الوطني (PIB) ؛

■ دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات؛

■ حساب عدد التأخرات في نموذج VAR والقيام بتقديره؛

■ استخراج دوال الاستجابة الدفعية؛

المرحلة الأولى : نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller، اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin.(KPSS). وبالتالي سوف نعلم على اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزميتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدون، رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع طبيعي (Test de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، وهو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron(PP)، لأن لديه قدرة اختباريه أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و (PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة

الجدول (02): اختبار الاستقرارية

KPSS		PP		ADF		المتغير ت
الفروق الأولى Ferst differen ce	عند المستوى Lev el	الفروق الأولى Ferst differen ce	عند المستوى Lev el	الفروق الأولى Ferst differen ce	عند المستوى Lev el	
0,257	0,77 9	-8,563	- 1,97 7	-2,905	- 2,06 5	PIB
0,146	0,75 0	-6,158	- 3,51	-5,973	- 3,34	G

			0		8	
0,101	0,39 4	-6,259	- 2,02 1	-6,184	- 1,95 0	R

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 06 .

بالنسبة لاختبار ADF يلاحظ من الجدول عند المستوى (Level) أن القيمة المطلقة $t\hat{\Phi}_j$ التي تخضع لتوزيع Student لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 %¹، ومنه عدم رفض الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود جذور وحيدة (Unit Root)، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، بعد ذلك نتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغيرات، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة $t\hat{\Phi}_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم المطلقة والحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 %، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى حسب اختبار ADF. ونفس الشيء بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى والعكس بالنسبة لاختبار KPSS.

المرحلة الثانية : اختبار العلاقات السببية لـGranger (Test des relations causales)، حيث إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية.²

¹ القيم الجدولية بالنسبة لاختبار ADF :

- عند المستوى (Level): عند مستوى 1 % -4,198503: وعند مستوى 5 % -3,523623: وعند مستوى 10 % -3,192902
- عند التفاضل الأول (1st Difference): عند مستوى 1 % -2,625606: وعند مستوى 5 % -1,949609: وعند مستوى 10 % -1,611593 .

القيم الجدولية بالنسبة لاختبار PP :

- عند المستوى (Level): عند مستوى 1 % -4,198503: وعند مستوى 5 % -3,523623: وعند مستوى 10 % -3,192902
- عند التفاضل الأول (1st Difference): عند مستوى 1 % -4,205004: وعند مستوى 5 % -3,526609: وعند مستوى 10 % -3,194611 .

القيم الجدولية بالنسبة لاختبار KPSS :

- عند المستوى (Level): عند مستوى 1 % 0,739000: وعند مستوى 5 % 0,463000: وعند مستوى 10 % 0,347000
- عند التفاضل الأول (1st Difference): عند مستوى 1 % 0,739000: وعند مستوى 5 % 0,463000: وعند مستوى 10 % 0,347000 .

² : Régis bourbonnais, **Econométrie**, édition DUNOD, Paris, 7^{ème} édition, 2009, P 273.

عموماً يمكن القول أن المتغير X يتسبب في المتغير Y إذا كان توقع Y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين X و Y هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y . ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كالتالي:

- X يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq E[Y_t / Y_{t-1}]$
- X يتسبب فوراً في Y عند الفترة t إذا كان: $E[Y_t / Y_{t-1}, X_t] \neq E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}]$
- X لا يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}]$

حيث أن V_ε هي مصفوفة تباين التباين المشترك لأخطاء التوقع.

وعليه سنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من أجل تفسير أثر متغيرات السياسة المالية على الناتج الوطني، وذلك من أجل تدعيم التحليل أكثر. والنتائج كانت كالآتي:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/09/14 Time: 23:52			
Sample: 1970 2011			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause G	38	6.37143	0.0008
G does not Granger Cause PIB		3.11430	0.0301
R does not Granger Cause G	38	1.77830	0.1602
G does not Granger Cause R		2.91845	0.0382
R does not Granger Cause PIB	38	1.15259	0.3519
PIB does not Granger Cause R		2.56927	0.0589

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تم التأكد من أن الإنفاق الحكومي (G) والإيرادات العامة (R) لهما تأثير على الناتج الوطني (PIB)، ونلاحظ ذلك جلياً من خلال مقارنة قيمة F فيشر المحسوبة مع قيمة F الجدولية، أما قيم F المحسوبة فهي مبينة أعلاه، أو من خلال مقارنة الاحتمال الموجود في العمود الأخير من الجدول مع القيمة $0,05$ ، فلو نظرنا مثلاً إلى السطر الثاني الذي يدرس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (G) و PIB فنلاحظ أن قيمة الاحتمال مساوية لـ $0,0301$ ، وهو احتمال أصغر من القيمة $0,05$ ، وبالتالي نقول أن G يؤثر في PIB ، ونفس التحليل بالنسبة للفرضيات الأخرى.

المرحلة الثالثة: سنقوم بحساب عدد التأخرات في نموذج VAR والقيام بتقديره وتحديد درجة تأخير المسار P للنموذج VAR بمعاييرهما: Akaike و Schwarz:

إنّ طريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج VAR من أجل درجة تتغير من "0" إلى "h"، بحيث (h): هو أكبر تأخر مقبول من طرف النظرية الاقتصادية، أو من طرف المعطيات الموجودة، دوال $AIC(P)$

$$SC(P) \text{ و } AIC(P) \text{ يحسبان بالطريقة التالية:}$$

$$AIC(P) = \ln[\det|\sum \varepsilon|] + \frac{2K_p}{n}$$

$$SC(P) = \ln[\det|\sum \varepsilon|] + \frac{K_p^2 \ln(n)}{n}$$

AIC : هو معيار Akaike و P : درجة تأخر النموذج.

SC : معيار Schwarz و N : عدد المشاهدات.

K: عدد متغيرات النموذج.

Σe : مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي ونختار التأخر p على أساس أصغر قيمة تعطي للمعيارين AIC و SC

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB G R						
Exogenous variables: C						
Date: 04/10/14 Time: 00:29						
Sample: 1970 2011						
Included observations: 39						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.038159	NA	0.000155	-0.258367	-0.130401	-0.212454
1	150.5199	255.7365*	1.65e-07*	-7.103586*	-6.591721*	-6.919934*
2	157.8286	11.99372	1.82e-07	-7.016851	-6.121088	-6.695459
3	165.5084	11.42125	1.99e-07	-6.949149	-5.669486	-6.490017
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

النتائج أعلاه تشير إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة من خلال جميع المعايير المستخدمة ومنه نعلم على فترة إبطاء واحدة في المرحلة القادمة.

أما نتائج تقدير نموذج VAR(1) هي كما يلي:

Standard errors in () & t-statistics in []			
	PIB	G	R
PIB(-1)	1.036706 (0.07397) [14.0149]	0.378236 (0.14405) [2.62567]	-0.303399 (0.63378) [-0.47872]
G(-1)	-0.124250 (0.08007) [-1.55185]	0.466569 (0.15592) [2.99235]	0.384370 (0.68599) [0.56031]
R(-1)	0.002285 (0.01233) [0.18529]	-0.001454 (0.02402) [-0.06053]	0.874910 (0.10568) [8.27878]
C	2.822422 (0.84015) [3.35941]	6.557422 (1.63612) [4.00792]	-0.233378 (7.19828) [-0.03242]
R-squared	0.991576	0.953477	0.797908
Adj. R-squared	0.990893	0.949705	0.781522
Sum sq. resids	0.048401	0.183554	3.552977
S.E. equation	0.036168	0.070434	0.309881
F-statistic	1451.820	252.7677	48.69499
Log likelihood	80.03067	52.70434	-8.037862
Akaike AIC	-3.708813	-2.375821	0.587213
Schwarz SC	-3.541635	-2.208644	0.754391
Mean dependent	26.06274	30.63381	28.59606
S.D. dependent	0.379009	0.314063	0.662967

- التفسير الاحصائي لنموذج VAR(1) :

■ بالنسبة لمعادلة الناتج الوطني الإجمالي (PIB) :

$$PIB = 1.03670616117*PIB(-1) - 0.124250029283*G(-1) + 0.00228545862119*R(-1) + 2.82242232979$$

لتفسير المعادلة أعلاه إحصائياً نقوم بمقارنة قيمة t ستودنت الجدولية والتي تساوي 1,95 عند مستوى معنوية 5% مع قيم t المحسوبة، فنلاحظ أنّ قيمة الناتج الوطني السابقة بفترة إبطاء واحدة تساهم في تفسير المتغير PIB لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 14,01، على عكس الإنفاق الحكومي المبطل $G(-1)$ والإيرادات المبطل $R(-1)$ ، حيث نلاحظ عدم مساهمتهما في تفسير PIB، فقد بلغت قيمة t المحسوبة على التوالي : 1,55 و 0,18. كما تشير النتائج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة $PIB(-1)$ والإنفاق الحكومي السابق $G(-1)$ والإيرادات العامة السابقة $R(-1)$ كمتغيرات مستقلة، ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أنّ 99,15% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

■ بالنسبة لمعادلة الإنفاق العام (G) :

$$G = 0.378235533311*PIB(-1) + 0.466568748285*G(-1) - 0.00145385093478*R(-1) + 6.55742201806$$

نلاحظ أنّ قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة يساهم في تفسير المتغير G لأنّ قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 2,62، كما نلاحظ مساهمة الإنفاق الحكومي السابق $G(-1)$ في تفسير المتغير G حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 2,99، بينما لم تعمل الإيرادات السابقة $R(-1)$ في تفسير G لأنّ قيمة t ستودنت لها بلغت -0,06 وهي قيمة أصغر من نظيرتها الجدولية، وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام (G) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة $PIB(-1)$ والإنفاق الحكومي السابق $G(-1)$ والإيرادات العامة السابقة $R(-1)$ كمتغيرات مستقلة، فنتائج التقدير تدل على أنّ 95,34% من التغيرات في الإنفاق العام راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

■ بالنسبة لمعادلة الإيرادات العامة R :

$$R = - 0.303398567788*PIB(-1) + 0.384370036238*G(-1) + 0.874910397795*R(-1) - 0.23337770453$$

نلاحظ أنّ قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة لا يساهم في تفسير المتغير R لأنّ قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي -0,47، كما نلاحظ عدم مساهمة الإنفاق الحكومي السابق $G(-1)$ في تفسير المتغير R حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 0,56، بينما ساهمت الإيرادات السابقة $R(-1)$ في تفسير R لأنّ قيمة t ستودنت لها بلغت 8,27 وهي قيمة أكبر من نظيرتها الجدولية. وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإيرادات العامة (R) كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي المبطل بفترة واحدة $PIB(-1)$ والإنفاق الحكومي السابق $G(-1)$ والإيرادات العامة السابقة $R(-1)$ كمتغيرات مستقلة فنتائج التقدير تدل على أنّ 79,79% من التغيرات في الإيرادات العامة راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

– التفسير الاقتصادي لنموذج VAR(1) :

يمكن تفسير عدم مساهمة الإنفاق الحكومي المبطل بسنة واحدة وكذلك الإيرادات المبطل في تفسير الناتج الوطني الخام اقتصادياً في كون هذين المتغيرين يظهر تأثيرهما في المدى المتوسط والطويل، وبما أنّ الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية فهي تقوم بضخ أموال ضخمة في الاقتصاد لكن غالبيتها توجه للقطاع غير الإنتاجي لذلك تأثير الإنفاق الحكومي في

الجزائر على النمو الاقتصادي يكون ضئيل نسبيا ،أما بالنسبة الإيرادات العامة ونظرا لارتباطها الوثيق بالإنفاق العام ،حيث أن الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر وبالتالي فإن تأثيرها هي الأخرى يكون في المدى المتوسط والطويل.

المرحلة الرابعة: استخراج دوال الاستجابة الدفعية ، تعمل هذه الدوال على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن ،وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

■ آثار صدمة في الإنفاق الحكومي : حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات

،فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ،غير أن هذا المضاعف صغير جدا و يقدر بحوالي: 0,024156 % كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. أما في المدى المتوسط و الطويل فسيؤثر أثر ضعيف جدا حيث يقدر كأدنى حد في السنة العاشرة التي تلي الصدمة بـ 0,017956 %

ويمكن تفسير النتائج المحصل عليها بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية ،إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد ،مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق و انخفاض الإيرادات ،و أيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية ،لأبد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات ،مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص و بالتالي ظهور نوع من آثار المراحة على الاستثمار الخاص ،التي ستمارس تأثيرا ضئيلا جدا على نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة ،ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخفيض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية¹.

■ آثار صدمة في الإيرادات العمومية : حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات

سنوات ،فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة ،إذ سيصل إلى حدود 0.1435 % كحد أقصى في الفترة الرابعة. نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، إذ يقدر هذا المضاعف بحوالي: 0.067636 % كحد أقصى في السنة الأخيرة التي تلي الصدمة.

من خلال هذه النتائج ،يبدو بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينية ،إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدات هذه الأخيرة ،غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا ،وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى

¹ : أ.شبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 19.

المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، ساعحا بذلك بظهور فائض في الموازنة العامة، هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضاً تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابياً مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

الخلاصة : خلال قيامنا بالدراسة القياسية لقياس تأثير مكونات الميزانية العامة للدولة (الإيرادات والنفقات العامة) على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر (الناتج الوطني الخام) استنتجنا أنه رغم الأموال الضخمة الموجهة للاقتصاد إلا أنّ الإنفاق في الجزائر لا يؤثر إلا بنسبة ضئيلة على الناتج الوطني في المدى المتوسط والطويل، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى ما يلي :

- النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد
- تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أنّ معدل النمو يتحدد أساساً بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن النتائج المستخلصة ما يلي:

- السياسة الاتفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة حيث بلغت في المتوسط 72 %، أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة.
- السياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجباية (العادية والبترونية) وقد عرفت تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب إيرادات الجباية البترونية، والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصيصاً في أسعار النفط.

التوصيات: في ختام الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر من المفروض أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق، والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا.
- نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، باعتبار

أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.

- يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل، وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Martin Feldstein, **how big should government be?** , national bureau of economic research working paper, N° 8, 1996, p1, 586, reviewed on 10/10/2012.
- 2-Gregory Mankiw, **principles of economics**, eBook edition, USA, third edition, 2004.
- 3-Kerkoub Ibrahim, **l'économie de Marché**, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie. 2005.
- 4-Ministère des finances, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.
- 5-Régis bourbonnais, **Econométrie**, édition DUNOD, Paris, 7^{ème} édition, 2009.

المراجع باللغة العربية:

1. د. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003.
2. غطف وليم أندوراس ،السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية - خلال فترة التحوّل لاقتصاد السوق-، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،الأردن ،2005.
3. أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد ،المقدمة في الاقتصاد الكلي ،دار المناهج ،عمّان ،الطبعة الأولى ، 2003 .
4. د.مُحمّد عباس محززي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003.
5. فلاح حسين خلف ،المالية العامة ،جدار للكتاب العلمي ،الأردن ،الطبعة الأولى ، 2008 .
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة المالية ،قانون رقم (84-17) ،مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 م يتعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية ،العدد 28 ،المادة 6 ،معدل و متمم.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة المالية ،قانون رقم (90-21) ،مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 م يتعلق بالمحاسبة العمومية ،الجريدة الرسمية ،العدد 35.
8. عدل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،2004.
9. أ.شبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان مُحمّد و أ.شكوري سيدي مُحمّد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر -دراسة تطبيقية - جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،بدون تاريخ.
10. أ.د.دريال عبد القادر و أ.سدي علي و أ.ستي حميد ، محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنافسية الاقتصاد الجزائري (2004-2011) ،أبحاث المؤثر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات

- العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 12/11 مارس 2013.
11. شبيبي عبد الرحيم ، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمّل العجز الموازي والدين العام حالة الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تحت إشراف أ.د. بن بوزيان محمد ، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص 240
12. وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010.
13. د. بودلال علي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي. (2014/2013).